

جَمِيعُهُوَرُ الْعَرْبِ لِفْيَ

وَزَارَةُ الْمَالِيَّةِ



القانونية	الدائرة
الوظيفة العامة	القسم
٥٨ / ٠٤	العدد
٢٠١١ / ٥ / ٢٢	التاريخ الهجري
٤٥٧٦٦	التاريخ الميلادي

م / اجراءات تعيين

حددت المادتين السابعة والثامنة من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل شروط التعيين الذي كان يتم من قبل مجلس الخدمة العامة الملغى وفق الاجراءات التي رسمها نظام الامتحانات للخدمة المدنية رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ ومن ضمنها الاعلان عن الوظائف الشاغرة والمؤهلات المطلوبة لأشغالها وبعد إلغاء مجلس الخدمة العامة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٩٩٦) في ١٩٧٩/٨/٢ فقد أصدرت هذه الوزارة التعليمات عدد (١١٩) لسنة ١٩٧٩ حيث تضمنت الفقرة (أولاً) من الملحق رقم (١) (أسس وضوابط أشغال الوظائف عند التعيين) الاعلان عن الوظائف الشاغرة في صحيفة يومية وفي لوحة اعلانات الوزارة أو الدائرة وفق التفاصيل الآتية :-

.١. عنوان الوظيفة وراتبها والدائرة التي توجد فيها.



وزارة المالية



الدائرة

القسم

العدد

التاريخ الهجري

التاريخ الميلادي

٢. الوثائق الواجب تقديمها ..

٣. المؤهلات المطلوبة لأشغالها مع مراعاة توفر العلاقة بين تلك المؤهلات وطبيعة عمل الوظيفة ..

وقد سارت اجراءات التعيين بالشكل المتقدم لحين عقد التسعينات من القرن الماضي الذي صدر في بدايته القرار الامری بفرض الحصار على العراق منذ ١٩٩٠ / ٨ / ٢ وقد تسبب ذلك بعزوF الاشخاص عن التعيين وتسرب الموظفين من الدوائر بالاستقالة والتقادع او ترك العمل ذلك دعت الحاجة الى التعيين دون مراعات الاجراءات

ثم صدر الامر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ عن سلطة الائتلاف (المنطقة) الخاص بأصلاح رواتب الموظفين الذي أشار في الفقرة (٣) من القسم (٦) منه الى جواز قيام دوائر الدولة بتعيين اشخاص من خارج المصلحة .. بالاستناد الى مؤهلاته لأشغال الوظائف الشاغرة .. دون الاخذ بنظر الاعتبار مذهبه وعقيدته .. وسارت التطبيقات في دوائر الدولة وفق هذه الصلاحية دون التقيد بالاجراءات المحددة بتعليماتنا عدد (١١٩) لسنة ١٩٧٩ لحين صدور قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٠ الذي قضى في الفقرة (شانياً) من المادة (٢١) منه على إيقاف التعيينات في دوائر الدولة لحين استكمال اجراءات تشكيل مجلس الخدمة المدنية الاتحادي ..



جمهوريّة العراق

وزارة المالية



الدافت

اللة

العدد

التاريخ الهجري

التاریخ المیلادی

وبالنظر لتأخر إجراءات تشكيل المجلس المذكور ولغرض الاستفادة من الوظائف الشاغرة المخصصة للتعيينات الجديدة خلال سنة ٢٠١٠ قامت الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التعيين وفق الإجراءات المعتمدة بهذا الصدد.

وأن قانون الميزانية العامة لسنة ٢٠١١ لم يتضمن نصاً لتحديد الجهة المخولة بالتعيين والإجراءات المطلوبة إلا أن تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة عدد ٢٤ لسنة ٢٠١١ الصادرة عن الدائرة الميزانية خولت الوزارات صلاحية التعيين وفق عدد الدرجات المخصصة لكل محافظة مع مراعاة الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف الرسمية..

العدد ٨٩١٨ في ١١/٣/٢٠١١ ..

بيان تخصيص كافة التعيينات في الدولة إلى ما ورد في قانون الموازنة لسنة ٢٠١١ بضمها إجراءات الإعلان والاختيار والتوزيع على المحافظات بشكل عادل والشفافية .. وأن يلغى كل أمر تعيين يحصل خلافاً للشروط والآليات المحددة ويتحمل الوزير أو رئيس الجهة المختص مسؤولية ذلك ..

جَمِيعَ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ

وزَارَةُ الْمَالِيَّةِ



الدائرة

القسم

العدد

التاريخ الهجري

التاريخ الميلادي

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١١٣) لسنة ٢٠١١ المبلغ إلى الوزارات كافة بأعمال الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ش.ذ/١٠/١٠/١٢٦٨٨ في ٢٠١١/٤/١٣ تقرر اعتبار حالات تعيين الموظفين السابقة على أصدار هذا القرار دون استحصال موافقات التعيين الاصلية ، تعيناً صحيحاً منتجأً لأنارة القانونية شريطة توفر شروط التعيين في الموظف وفق ما تقضي به التشريعات والأنظمة والتعليمات النافذة وخاصة شرط صحة الشهادة الدراسية..

ويترتب على ذلك مراعاة الأجراءات المختصة للتعيين بعد ٢٠١١/٤/١١

نرجو التفضل بالاطلاع ... مع التقدير

د . فاضل نبي عثمان

وكيل وزارة المالية / وكالة

٢٠١٠ / /